

رقم الإشارة : ABK/BA/157
التاريخ : 4 يونيو 2023

السادة / شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت
تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: التصنيف الائتماني

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وعملا بأحكام الفصل الرابع "الإفصاح عن المعلومات الجوهرية" من كتاب الإفصاح والشفافية وفقا لللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

نود الإفادة بأن وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيف الائتماني قد أصدرت تقرير تصنيفها للبنك الأهلي الكويتي ومرفق لكم نموذج رقم (8) الذي يتضمن الإفصاح عن تصنيف البنك الأهلي الكويتي (ش م ك ع) وفقا لما جاء في التقرير.

مع أطيب التحيات ،،،

فوزي ثيان علي الثيان

مدير عام شئون مجلس الإدارة



صورة للسادة/ هيئة أسواق المال

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	04 يونيو 2024
اسم الشركة المدرجة	البنك الأهلي الكويتي (ش.م.ك.ع)
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال إنتلجنس (Capital Intelligence)
فئة التصنيف	<p>التصنيف الائتماني للإصدارات الدولية غير المضمونة (بالعملة المحلية): BBB النظرة المستقبلية: مستقرة</p> <p>التصنيف الائتماني الدولي للجهة المصدرة: التصنيف الائتماني طويل الأجل بالعملة الأجنبية A+ (LT FCR) التصنيف الائتماني قصير الأجل بالعملة الأجنبية A1 (ST FCR) النظرة المستقبلية: مستقرة</p> <p>تصنيفات أخرى: التصنيف المستقل للبنك bbb+ (BSR) النظرة المستقبلية: مستقرة</p> <p>القوة المالية الأساسية bbb+ (CFS) مستوى الدعم الاستثنائي (ESL): عالي</p> <p>مرتكز مخاطر البيئة التشغيلية bbb (OPERA)</p>
مدلولات التصنيف	<p>يستند التصنيف الائتماني المستقل للسندات التي أصدرها البنك الأهلي الكويتي على القوة المالية الأساسية "bbb+" وعلى مرتكز مخاطر البيئة التشغيلية "bbb"، ويعكس هذا التصنيف نقاط القوة الائتمانية للبنك من حيث جودة الأصول العالية ونسب التغطية القوية للغاية، ورأس المال المرضي وخاصة بعد إصدار أسهم حقوق الأولوية في عام 2023 وإصدار المزيد من سندات الدين الثانوية، وإدارة المخاطر المتحفظة القوية. وتبقى نقاط الضعف المحتملة مرتبطة بتركيز المقرضين والمودعين على حد سواء،</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، توفر الشركة التابعة (البنك الأهلي الكويتي - مصر) إمكانات نمو أعلى ولكن في بيئة أكثر خطورة وأكثر تقلباً. وهناك تحدٍ ائتماني آخر يتمثل في زيادة الاعتماد على التمويل بالجملة، حيث تم استبدال الودائع لأجل الأكثر تكلفة بالاقتراض المشترك في عام 2023.</p> <p>وتبلغ درجة التقييم التشغيلي للعمليات في الكويت "bbb" (مما يشير إلى مخاطر متواضعة). تعكس هذه الدرجة الاحتياطي المالي السيادي الكبير وقدرته على دعم النظام المصرفي في حالة حدوث اختلالات.</p> <p>وتعتبر قاعدة تمويل البنك مرضية، كما أن الأموال المستقرة كافية بالنسبة للميزانية العمومية. كما يتمتع البنك برسمة قوية مع تعزيز نسب رأس المال في عام 2023 بسبب عملية زيادة رأس المال، حيث أكمل البنك بنجاح زيادة رأس المال من خلال طرح 500 مليون سهم بقيمة 100 مليون دينار كويتي والتي تمت تغطية الاكتتاب فيها بشكل كبير. بلغت نسبة الشريحة الأولى من حقوق الملكية 13.3% ومعدل كفاية رأس المال الإجمالي 16.7% وهي في مستويات جيدة وتظل النسب أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي في الكويت.</p>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	لا يوجد أثر مالي

ترجمة التصريح الصحفي أو
الملخص التنفيذي

أهم المؤشرات المالية (بالمليون دك):

2022	2023	البيان
6,422	6,289	إجمالي الأصول
4,421	4,578	قروض العملاء
4,532	3,831	ودائع العملاء
596	621	إجمالي حقوق الملكية
32	45	صافي الربح
20,929	20,465	إجمالي الأصول (بالمليون دولار أمريكي)
		معدلات مختارة:
1.4	1.3	نسبة القروض المتعثرة
457.2	523.9	تغطية احتياطية للقروض المتعثرة
13.3	13.3	معدل الشريحة الأولى
91.4	111.1	نسبة القروض إلى الودائع
47.7	48.0	نسبة التكلفة إلى الدخل
0.5	0.7	العائد على متوسط الأصول

عوامل التصنيف الرئيسية:

نقاط القوة الائتمانية:

- احتمالية عالية للدعم الاستثنائي من الحكومة الكويتية.
- جودة أصول قروض جيدة جداً؛ حيث أن القروض المتعثرة مغطاة بالكامل مع وجود احتياطي قوي ونسب تغطية عالية جداً. مستوى كبير من المخصصات العامة.
- تعززت نسب رأس المال بعد إصدار أسهم حقوق الأولوية في عام 2023 والمزيد من رأس المال الثانوي من الشريحة الثانية من رأس المال.
- إدارة متحفظة واستباقية وقوية للمخاطر.

التحديات الائتمانية:

- التبعية التعاقدية للأداة المالية.
- ارتفاع تركيز المودعين والقروض، وهي سمة من سمات القطاع المصرفي الكويتي.
- تعمل الشركة التابعة (في مصر) في بيئة عالية المخاطر ولكنها توفر فرص نمو جيدة.
- زيادة التمويل بالجملة، وانخفاض صافي الأصول السائلة بشكل عام.
- المخاطر الجيوسياسية الإقليمية.

الأساس المنطقي للتقييم:

إجراء التصنيف:

قامت وكالة كابيتال إنتلجنس للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيفها لسندات البنك الأهلي الكويتي البالغة قيمتها 50 مليون دينار كويتي والمتوافقة مع اتفاقية بازل الثالثة بالدرجة "BBB". النظرة المستقبلية للتصنيف: مستقرة.

كما قامت وكالة التصنيف الائتماني بتثبيت التصنيف الائتماني للعملة الأجنبية طويل الأجل و التصنيف الائتماني للعملة الأجنبية قصير الأجل للجهة المصدرة للسندات، وهي البنك الأهلي الكويتي، عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي الوقت نفسه، ثبتت كابيتال إنتلجنس للتصنيف الائتماني تصنيف البنك عند "bbb+" وتصنيف القوة المالية الأساسية CFS عند "bbb+" وتصنيف مستوى الدعم الاستثنائي ESL عند "عالي". كما أن النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني طويل الأجل بالعملة الأجنبية والتصنيف المستقل للبنك: مستقرة.

محركات التصنيف:

يُستمد تصنيف الإصدار من: (1) التصنيف المستقل للبنك الأهلي الكويتي (قائم بذاته)؛ (2) التبعية التعاقدية للسندات غير المضمونة؛ و(3) وجهة نظر كايبتال أنتلجنس بأنه من غير المرجح أن يتم تفعيل آلية امتصاص خسائر السندات قبل أن يصبح البنك غير قابل للاستمرار على أساس مستقل. إن تصنيفات الإصدار الخاصة بكايبتال أنتلجنس للأوراق المالية المختلطة للبنوك وأدوات الدين الثانوية (خاصة تلك التي تحتوي على ميزات رأس المال الطارئ) تستوعب مخاطر انخفاض القيمة (والتي تشمل احتمال حدوث خسائر بسبب تفعيل أي آليات لامتصاص الخسائر)، وأولوية السداد. وعادةً ما يستخدم المستثمرون التصنيف المستقل للبنك كنقطة بداية لمثل هذه الأوراق المالية. ويرجع ذلك إلى أنه من المرجح أن يتم توفير الدعم الاستثنائي، الذي يتم أخذه في الاعتبار في تصنيفات المصدرين بالعملات الأجنبية، للالتزامات المالية العليا أكثر من الالتزامات الثانوية. وبناءً على ذلك، قامت كايبتال أنتلجنس بخفض درجة واحدة من تصنيف البنك الأهلي الكويتي للتبعية المالية التعاقدية "bbb+". ولا يوجد خفض إضافي لمخاطر انخفاض القيمة لأن كايبتال أنتلجنس تعتقد أنه من غير المرجح أن يتعرض السند لخسائر قبل أن يصل البنك إلى نقطة عدم القدرة على السداد (PONV). تنص شروط وأحكام السند على شطب السندات كلياً أو جزئياً عند نقطة عدم الجدوى (PONV) كما يحددها بنك الكويت المركزي. سيتم شطب السند إذا: (1) إذا صدرت تعليمات من بنك الكويت المركزي بالقيام بذلك لتجنب أن يصبح البنك غير قابل للاستمرار؛ أو (2) إذا كانت هناك حاجة إلى ضخ رأس مال طارئ في حالة عدم وجود رأس مال طارئ، والذي بدونهِ سيصبح البنك غير قابل للاستمرار. وفي حين أن شطب السندات لا يشكل حدثاً من أحداث التخلف عن السداد بموجب الشروط والأحكام، فإن مثل هذا الحدث سيعامل على أنه تخلف عن السداد بموجب تعريفات ومعايير تصنيف كايبتال أنتلجنس.

وترى كايبتال أنتلجنس أن مخاطر فرض بنك الكويت المركزي خسائر على السندات قبل عملية الشطب منخفضة نظراً للنهج الداعم الذي تتبعه الحكومة بشكل عام تجاه القطاع المصرفي وغياب إطار رسمي لحل مشكلة الإنقاذ. لذلك نعتبر أنه من غير المرجح أن يفرض بنك الكويت المركزي شطباً استباقياً للسندات كشرط للدعم الحكومي في حال تدهور الوضع المالي للبنك وقيل أن يصبح غير سليم مالياً. ويستند التصنيف الائتماني المستقل للبنك على القوة المالية الأساسية "bbb+" وعلى مركز مخاطر البيئة التشغيلية "bbb"، ويعكس هذا التصنيف نقاط القوة الائتمانية للبنك من حيث جودة الأصول العالية ونسب التغطية القوية للغاية، ورأس المال المُرضي وخاصة بعد إصدار أسهم حقوق الأولوية في عام 2023 وإصدار المزيد من سندات الدين الثانوية، وإدارة المخاطر المتحفظة القوية. وتبقى نقاط الضعف المحتملة مرتبطة بتركيز المقرضين والمودعين على حد سواء، ومرة أخرى على غرار جميع البنوك المحلية في الكويت. بالإضافة إلى ذلك، توفر الشركة التابعة (البنك الأهلي الكويتي - مصر) إمكانات نمو أعلى ولكن في بيئة أكثر خطورة وأكثر تقلباً. وهناك تحدٍ ائتماني آخر يتمثل في زيادة الاعتماد على التمويل بالجملة، حيث تم استبدال الودائع لأجل الأكثر تكلفة بالاقتراض المشترك في عام 2023. لم يعد يُنظر إلى الربحية على أنها تحدٍ ائتماني محدد حيث تحسنت العوائد على الرغم من أنها لا تزال متواضعة إلى حد ما.

وتبلغ درجة التقييم التشغيلي للعمليات في الكويت "bbb" (مما يشير إلى مخاطر متواضعة). تعكس هذه الدرجة الاحتياطي المالي السيادي الكبير وقدرته على دعم النظام المصرفي في حالة حدوث اختلالات. كما يعكس أيضاً التنوع المحدود للاقتصاد، بما في ذلك الاعتماد الكبير على الصادرات الهيدروكربونية، والمخاطر السياسية الكبيرة في ضوء استمرار الاضطرابات السياسية في البرلمان الكويتي مع قيام الأمير مؤخرًا بحل البرلمان الجديد في 11 مايو 2024 قبل أن يتمكن من عقد أول اجتماع له. ومن المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي هذا العام والعام المقبل مرضياً.

وقد تحسنت عوائد البنك في عام 2023، مدفوعة بزيادة صافي دخل الفائدة وانخفاض تكاليف انخفاض القيمة. حقق البنك الأهلي الكويتي- مصر نتائج جيدة في جميع المستويات في عام 2023. ويعتبر مستوى العائد الصافي للبنك الأهلي الكويتي الآن مرضياً، لكنه لا يزال متواضعاً إلى حد ما وأقل من البنوك الرائدة النظيرة في الكويت.

ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من انخفاض عوائد البنك عن المتوسط يعود إلى سياسة المخصصات المتحفظة التي يتبعها البنك، حيث يواصل البنك تسجيل مخصصات عالية على الرغم من التغطية الكبيرة بالفعل. وكانت نتائج البنك في الربع الأول من عام 2024 أفضل، حيث ارتفع صافي أرباحه بنسبة 35%. وارتفع صافي الدخل الأساسي غير الشامل كما ارتفعت معظم البنود غير الرئيسية. وارتفع العائد السنوي على الأرباح على أساس سنوي إلى حوالي 0.9%.

ويتمتع البنك بجودة أصول جيدة للغاية مدعومة بنسبة تغطية مرتفعة وممتدة للقروض المتعثرة إلى جانب انخفاض مستوى القروض المتعثرة. وحتى لو افترضنا حدوث زيادة كبيرة في القروض المتعثرة فإن البنك سيتمكن من الحفاظ على التغطية الكاملة. ويتبع البنك سياسة متحفظة للغاية في سياسة تكوين المخصصات؛ فالغالبية العظمى من المخصصات ذات طبيعة عامة. وظلت جودة أصول القروض جيدة جداً في نهاية الربع الأول من عام 2024، مع استقرار نسبة القروض المتعثرة عند 1.3% واعتدال القروض بالمرحلة الثانية. ويحتفظ البنك بمخزونات احتياطية قوية للغاية. وتبدو جودة المحفظة الاستثمارية مرضية، حيث أن معظمها عبارة عن سندات دين حكومية كويتية على الرغم من ارتفاع الأوراق المالية الحكومية المصرية.

وتعتبر قاعدة تمويل البنك مرضية، كما أن الأموال المستقرة كافية بالنسبة للميزانية العمومية. ومع ذلك، فقد زاد التمويل بالجملة، كما أن صافي الأصول السائلة منخفض بشكل عام. انخفضت ودائع العملاء في عام 2023، حيث انخفضت نسبة تمويلها إلى 61% من قاعدة الأصول في نهاية العام. ارتفعت القروض إلى ودائع العملاء إلى مستوى عالي للغاية. في عام 2023، تحول البنك إلى التمويل الثنائي طويل الأجل والتمويل المشترك والسندات الثانوية لإدارة تكلفة الأموال والنسب الرقابية بكفاءة. يتمتع البنك بملف تمويل متنوع. مستوى الأصول السائلة لدى البنك مرضٍ، على الرغم من انخفاضه في عام 2023. هناك تركيز في قاعدة الودائع - كما هو الحال بالنسبة للقطاع المصرفي الكويتي بأكمله. وقد كان اعتماد البنك على الودائع والتمويل بين البنوك مرتفعاً تاريخياً ولكن يمكن التحكم فيه من وجهة نظر كابيتال انتلجنس. وتزيد نسب السيولة التنظيمية بشكل مريح عن الحد الأدنى من المتطلبات.

يتمتع البنك برسمة قوية مع تعزيز نسب رأس المال في عام 2023 بسبب عملية زيادة رأس المال، حيث أكمل البنك بنجاح زيادة رأس المال من خلال طرح 500 مليون سهم بقيمة 100 مليون دينار كويتي والتي تمت تغطية الاكتتاب فيها بشكل كبير. بلغت نسبة الشريحة الأولى من حقوق الملكية 13.3% ومعدل كفاية رأس المال الإجمالي 16.7% وهي في مستويات جيدة وتظل النسب أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي في الكويت. المستوى الحالي للرافعة المالية مريح. ومع ذلك، فإن سجل استقرار رأس المال الداخلي متواضع. وبفضل جودة الأصول الجيدة والتغطية القوية لمخاطر الائتمان المنخفضة، من غير المرجح أن يتأثر رأس المال بسبب القروض المتعثرة التي ليس لها مخصصات. ويتمتع البنك بامتياز مصرفي مرضٍ في القطاع المصرفي الكويتي، حيث يحتل المرتبة السادسة من حيث الأصول، والرابعة بين البنوك التقليدية. وقد تم تحقيق درجة من تنويع الأصول والأرباح من خلال شركته التابعة المتنامية في مصر. وفي حين أن مخاطر الائتمان مرتفعة وصعبة في مصر، إلا أن الجزء الأكبر من الأرباح والأصول لا يزال يتحقق محلياً في الكويت. ويقع حوالي 15% من قاعدة أصول البنك في مصر.

النظرة المستقبلية للتصنيف

تشير النظرة المستقبلية المستقرة إلى أنه من المرجح أن يبقى تصنيف الإصدار دون تغيير على مدى الاثني عشر شهراً القادمة، تماثياً مع نفس التوقعات بالنسبة لتصنيف البنك في تصنيف السندات الذي يعتبر نقطة البداية لتصنيف السندات. يتمتع البنك بمصدات احتياطية جيدة تدعم النظرة المستقبلية المستقرة.